القسم الثانى

منطق أرسطو

محاولة لمقاربة سيميائية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول: الأورغانون، نصا معرفيا

II/١-١. ما هو المنطق؟

لا نرى بأسا أن نتعرف ابتداء على الخطوط العريضة للصورة المدرسية المألوفة التى عادة ما تظهر المعرفة المنطقية عبرها ثم نمر من ذلك إلى منطق أرسطو ذاته كما يعرضه علينا مؤلفه الشهير الأورغانون مقدمين له بتعرف مجمل على سيرة أرسطو. ونحن وإن كنا لن نخرج فى ذلك كله عن ما هو متداول ومألوف، إلا أننا سنمهد، هنا وهناك من مواضع هذا الاقتراب العام، للمنظور الجديد الذى سنقترح اعتبار المنطق الأرسطى من وجهته. ولعل أهم ما سيكون علينا القيام به فى هذه الحالة، هو الوقوف عند ما سنعده "علامات" وما سيكون لنا حينئذ أن نكشف لها عن "دلالات"، فنحقق بذلك مقاربتنا السيميائية:

يحيل مصطلح "المنطق"، أول ما يحيل، على العقل. إذ يتم عادة الفصل من جهة، بين مختلف تجليات العمل العقلى من عصر لآخر، وفى هذا الحقل أو ذاك، وضمن هذا الثقافة أو تلك، لاختلاف مظاهر التعقل تبعا لتباين التوجهات واختلاف الأشياء والموضوعات المبحوثة هنا وهناك. ومن جهة ثانية بين مفهوم العقل كملكة خالصة منفصلة عن استعمالاتها الخاصة أو الظرفية والمتغيرة. والمتصفة فى ذاتها بمجموعة من الخصائص الثابتة «فيظهر إذن أن ثمة بعضا من السمات الثابتة لا بد أن تميز بذاتها استعمال العقل، وذلك باستقلال عن الموضوع الذى يتناوله وعن مرحلة التطور التى يكون قد بلغها تعقلنا للأشياء»(١)، وإذن فإن استثمار هذه السمات الثابتة يبدو مشغلة دائبة لعلم كان له أن يدعى "المنطق".

جرى التقليد فى الأبحاث والدراسات التى تعنى بالمنطق أن تعرضه من حيث هو علم البرهانى، يذكر لنا لالند فى مفرداته الفلسفية بصدد مصطلح (Logique): «المنطق أحد أقسام الفلسفة إنه العلم الذى يكون موضوعه تحديد ما هى، ما بين جميع العمليات العقلية الهادفة إلى معرفة الحقيقى، تلك التى تكون صحيحة وتلك التى لاتكون كذلك» ثم يورد على عادته عدداً من التعريفات لا تخرج فى جملتها عن هذا

المعنى. فـ "كينس" (KEYNES) يجعل من المنطق «العلم الذى يدرس المبادئ العامة للفكر الصحيح (La pensee valide)» أما دورمورغان (DE MORGAN) فلدية أن المنطق «فحص لذلك الجزء من الاستدلال الذى يتقوم على الكيفية التى تتكون بها الاستنباطات، دون التفات لحقيقة الوقائع أو الآراء أو التخمينات (. . .) فما يشغل المنطق هو معرفة صدق الاستنباطات تبعاً لصدق المقدمات»(٢). لقد تم دائماً تعريف المنطق تبعا لتحديدات مشابهة ومتقاربة يتم فيها التأكيد على عالميته وشموليته وضروريته. . . وعلى اشتغاله حصرا بـ"**الحقائق المنطقية**" [أنظر فى هذه الدراسة ٠/٣-١-١]، أو ما ينعته كانط كونه الماهية المنطقية (Ess conceptus). وهى على خلاف الماهـية الطبيعية أو الواقـعية (Ess rei) للأشياء تلك التى نظل عاجزين أبدا عن إدراكها (٢). إن واحدة من تلك "السمات الثابتة" لن تكون والحال هذه إلا قدرة العقل على تجاوز كثرة ما تواجهه به التجربة من موضعات شتى لاستجلاء "**الموضوع**" الواحد المطلق الكامن خلفها أو الموزع فى ثناياها. فما كان لتلك الكثرة من الموضوعات أن تدرك عقليا لو لا أن ثمة هذا الموضوع الواحد المطلق الذى يشملها ويشرط إمكانية إدراكها ذاتها. وهذا يعنى أن المنطق وفى حين لا يبحث فى شىء واقعى محدد، كما هو الشأن فى الفيزياء مثلا، فهو يبحث على نحو ما فى كل الأشياء منذ أن تتحول هذه إلى تصورات خالصة التجريد وما ينشأ بينها حينئذ من علاقات. فالشغل المنطقى يقصر نفسه على هذه التصورات أو العلاقات أو - كما يقول ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) «. . . المعانى من حيث هى موضوعة للتأليف الذى تصير به موصلة إلى تحصيل شىء فى أذهاننا ليس فى أذهاننا. لا من حيث هى أشياء موجودة فى الأعيان كجواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك»(٤). وهذا ما سيجعل من المنطق فى نهاية الأمر - وعلى حد تعبير ف. غونزيت (F. GONZETH) - "**فيزياء الموضوع أيا كان**" (La logique est la physique de l'objet quelconque) (٥). وليس هذا بالضرورة مذهب التجريبين، فى المنطق، فهم على أية حال لا يفصلون بين عالمى التصورات والأشياء. وكما يخبرنا لالند «يذهب التجريبون الحسيون إلى أن منطقنا لابد أن يكون الأثر الذى تركه فينا منطق الأشياء»(٦).

من جهة أخرى تم الإلحاح، لدى بعض التيارات، على أن المنطق لا شأن له باللغة، وإنما قضيته هى الأفكار والمعانى والتصورات، التى متى رتبت على نحو

مخصوص، نشأ منها علم جديد مجهول للذهن من قبل. لقد كان أبو النصر الفارابى (ت ٣٣٩هـ) واحدا من الذين رافعوا لصالح إبعاد الألفاظ من عناية المنطق. فقد كتب مثلا: «بيِّن أن الأشياء التى تُرتبُ فيشرفُ بها الذهن على شىء كان يجهله قبل ذلك فيَعلمُه ليست هى ألفاظا تُرتب، إذ كان ما يُشرف به الذهن بهذا الترتيب أشياء فى الذهن [=المعقولات] والألفاظ إنما تُرتب على اللسان فقط». ثم يسوق الفارابى عدداً من الحجج، أو ما يعتقد هو أنه حجج، لصالح حصر الشغل المنطقى فى المعانى دون الألفاظ (٧). بينما تتجه تيارات أخرى إلى التشديد على علاقة المعانى بالألفاظ. فتعقلنا للعالم لا يتأتى إلا بتوسط اللغة، وعليه فإن «علاقة المنطق باللغة تحول دون وهم وجهة النظر المتعالية التى يمثل أمامها الواقع فى جملته دون أية بقية»(٨) . حتى إذا كانت هذه "البقية" هى الحامل اللغوى الذى لا مصرف عنه «لأن صورنا عن العالم تأتى مصبوبة فى لغة (. . .) فلا وجود لشىء يشبه أن يكون معقولية خالصة متحررة من اللغة»(٩)[١]. وربما وجدنا لدى ج. ديوى طرحا إشكاليا شاملا، إلى حد ما، لمسألة: ما هو المنطق؟ فـ«على هذا الموضوع يثور الجدل (. . .) فيقال مثلا أن المنطق هو علم القوانين الضرورية للفكر، أو أنه نظرية العلاقات المنظمة، أى العلاقات التى تستقل بوجودها عن الفكر». ثم يستعرض ديوى عدداً من وجهات النظر المحتملة بهذا الخصوص، وفحواها: أن طبيعة الموضوع المنطقى إما أن يكون قوامها« الإمكانات الخالصة ومعنى "الخالصة" هنا أن تلك الإمكانات لا تعتمد فى وجودها على الوجود الفعلى» وهذا رأى، ورأى آخر يجعل قوام طبيعة المنطق «الثوابت التى نقيم عليها نظام الطبيعة»، ورأى ثالث يقول أنها «قوام البناء العقلى للكون» وأخيرا الرأى الذى يذهب إلى أن «المنطق معنى بالبناء الصورى للغة باعتبارها نسقا من رموز»(١٠). ولعل هذه الآراء على تنوعها تعطينا فكرة عن طبيعة النقاش الذى يستثيره تعريف المنطق. على أنه ومهما يكن ومن شأن هذه المواقف والتحديدات فى عامتها فلنا أن نلاحظ أمرين:

---

(١) والموقف ذاته نجده لدى فتجنشتين الذى يرى أنه «من بعض مصادر الأخطاء أن يتم الحديث عن نشاط ذهنى بخصوص الفكر، فالمسألة لدينا أن الطابع الأساسى للفكر هو أنه نشاط يستخدم العلامات». أنظر M.MEYER (op. cit) P.76.

- **أولهما** : أن أرسطو ليس معنيا فى شىء بكل التحولات والتخريجات والتأويلات ناهيك عن التحريفات التى كان للمعرفة المنطقية أن تسلك فيها من بعده. فلن يكون لنا إذن أن نقف عندها إلا على نحو جانبى أو ثانوى.
- **ثانيهما** : سنعيد مع بعض الباحثين المعاصرين كلمة لا نرى أكثر إيفاء ودقة منها، وذلك أنه «إذا كان المنطق مألوفا لدينا فإنه يبقى غير مفهوم لدينا بسبب هذه الألفة ذاتها»(١١).

«Sila logique nous est familiere. elle n'est pas comprise du fait même qu 'elle soit familiere »

فهذه "الألفة" هى إذن ما سنسعى تدريجيا إلى التخلص منها لنحقق - وتلك محاولتنا على الأقل- فهما جديدا للمعرفة المنطقية الأرسطية وهو الفهم الذى نعطيه صفة المقاربة السيميائية.

وإذن ماذا كان تحديدا الموضوع الذى اشتغل عليه أرسطو من خلال مشروعه المعرفى المنطقى؟

II/١-٢.أرسطو: السيرة والمؤلفات:

II/١-٢-١ . السيرة :

كان مولد أرسطو حوالى ٣٨٤ ق.م (نشير أن كل التواريخ الواردة هنا هى بداهة قبل الميلاد) فى إسطاغيرا (Stagire) وهى آنذاك مدينة صغيرة على الساحل الشمالى لبحر إيجه شرق جزيرة خليقدية غير بعيد عن الجبل المعروف بجبل آثوس (الجبل المقدس). وإسطاغيرا فى الأصل مدينة إيونية قديمة من مدن خليقيدية، ولكنها تعرضت فى أيام أرسطو نفسه إلى الغزو المقدونى فخربت وضمت عنوة إلى مملكة مقدونية. لا يعرف عن والدة أرسطو فى الأغلب إلا اسمها أما والده نيقوماخوس فقد كان طبيبا خاصا لملك مقدونية أمينتاس الثانى (١٢) والد فيليب وجد الإسكندر (الذى سيكون له أن يصبح تلميذا لأرسطو). ونيقوماخوس هذا ينحدر هو نفسه من عائلة توارثت الطبابة ولعل فى هذا مرجع الميولات البيولوچية لدى فيلسوفنا وسنرى أن البيولوچية أو الثقافة الطبية عامة مثلت أحد أهم المصادر النمذجية التى استدعاها أرسطو فى بناء نظريته المنطقية. وعلى ما يذكر ج. سارتون فإن أرسطو قد «تأثر فى

شرخ شبابه بثلاثة ألواان من الثقافة: الأيونية والمقدونية والطبية وكانت الأولى والثالثة خير ثقافتين يتزود بهما من يعد نفسه لأن يكون عالما»(١٣). ولا شك أنه لأجل هذه الغاية أرسل أرسطو وهو بعد فتى فى السابعة عشر إلى أثينا ليتم تعليمه وهى آنذاك حاضرة العلم والفلسفة والفنون. التحق أرسطو إذن حوالى ٣٦٥/٣٦٦ بالأكاديمية، المدرسة التى أقامها أفلاطون سنة ٣٨٧ أى منذ عشرين سنة مضت[١]. استطاع أرسطو أن يثبت تفوقه فى مدة قصيرة أن يصبح من ألمع تلامذة المعلم وأغزرهم قراءة وإطلاعا إلى حد حاز معه مرتبة المساعد أو المعيد وكلف بتقديم دروس الخطابة. **ولا شك لدينا أن أرسطو يكون بذلك قد تمرس على فنون القول بما سيهيىء لجوانب من نظريته المنطقية اللاحقة كما سنبينه فى موضعه**. ويروى لنا أن أفلاطون أعجب بنضج أرسطو المبكر ونشاطه الوثاب ولقبه : القارئ أو العقل (Anagnostes, nus)(١٤) على أن بعض الروايات القديمة تتناقل نشوب مجافاة طارئة بين الاستاذ وتلميذه. فيذكر أن أرسطو غادر الأكاديمية فى حياة أفلاطون نوعا من المغادرة الغاضبة «الأمر الذى جعل أفلاطون يعلق على ذلك بقوله أن أرسطو رفسه بقدمه كما يرفس المهر أمه الفرس»(١٥)، ويكون أرسطو قد أمضى مدة عشرين عاماً كاملة فى مجالس الأكاديمية فمهما كان سيقال فإن الثابت أن فيلسوفنا فى هذه الأثناء كان أفلاطونى المنزع. وهو الأمر الذى تظهره بجلاء مؤلفاته المبكرة التى يعود بها الباحثون إلى هذه المرحلة الأفلاطونية من سيرة أرسطو (وسنعود لهذه النقطة لدى تناولنا للمؤلفات تلك). لقد توفى أفلاطون حوالى ٣٤٧ وأوصى لابن أخته سبوسيبوس بخلافته على رأس الأكاديمية. ولعلها كانت القطرة التى أفاضت الكأس. فقد خيب هذا الاختيار أرسطو ودفع به إلى مغادرة الأكاديمية نهائيا. ويروى أوبليدوس خليفة إقليدس على رأس الطائفة الميغارية والخصم العنيد لأرسطو أن أفلاطون لم يكد يسلم الروح حتى كان أرسطو قد أتلف كتب أفلاطون. ويلاحظ هاملن أن التعبير هنا لا يعدو أن يكون مجازيا والقصد أن أرسطو خلع ربقة التبعية لأفلاطون ليس إلا (١٦). اتجه أرسطو رفقة صديقة كسنوقراطوس ميمما شطر مدينة آسوس استجابة لدعوة زميلهم السابق فى

---

(١) أسس أفلاطون (٤٢٨/٣٤٧) الأكاديمية عام ٣٨٧، وزاول التعليم فيها زهاء أربعين سنة عدا فترات انقطاع قصيرة. واستمرت الأكاديمية مفتوحة قرونا طويلة بعد وفاة أفلاطون. ولم تغلق رسميا إلا عام ٥٢٩ ميلادية!.

الأكاديمية هرمياس والذى أصبح طاغية (=حاكم) أتارينوس فى إقليم ليديا وفى آسوس توطدت العلاقة بين أرسطو وهيرمياس وأفضت إلى المصاهرة بينهما (تزوج أرسطو من قريبة هيرمياس)(١٧). وعموما فقد لبث أرسطو فى مدرسة آسوس، وكانت فرعا من الأكاديمية، مدرسا فيما يظهر ومكبا على مجموعة من الأبحاث البيولوچية. أما حوالى ٣٤٣ فقد استدعاه الملك فيليب إلى بللا، عاصمة الملك المقدونى، وكلفه بتعليم ابنه الإسكندر (الذى سيصبح أحد القادة والفاتحين العالمين) وعمر الأمير آنذاك لا يتجاوز الثالثة عشر. وسيعنينا هنا أن نسجل مع ج. سارتون أن تدريس أرسطو «فى آسوس وبللا قد وجه تفكيره وجهة جديدة، فشرع ينظم معلوماته فى المنطق والرياضة والفلك والتاريخ الطبيعة»(١٨). ومن جهة أخرى فقد كانت مقدونية وقتئذ فى عداوة مع الفرس وقد حدث أن هرمياس صديق أرسطو تحالف مع المقدونيين. ولسوء حظه وقع أسيرا لدى الفرس وسرعان ما انتهى الأمر بصلبه. ويذكر أن أرسطو حزن حزنا شديدا على مقتله إلى حد أن أقام له أثرا (=تمثالا) فى معبد دلفى، ونظم قصيدة أو ترتيلا دينيا (Hymne) يرفع فيها هرمياس إلى مرتبة الألوهة(١٩). ولن تمضى إلا سنوات قليلة حتى يتحول هذا النشيد إلى محضر تهمة تكاد تودى بحياة أرسطو لولا فراره! لم يستمر أرسطو فى تعليم الإسكندر إلا حوالى ثلاث سنوات ففى ٣٤٠ أغتيل الملك فيليب وعهد إلى خلفه الإسكندر بالعرش وهو بعد فى السادسة عشر من عمره فكان عليه أن يقمع الاضطرابات الداخلية ويحضر للغزوات الخارجية.

تتناقل الدراسات الأرسطية مسألة أن السنوات بين ٣٤٣-٣٣٥ تندر فيها المعلومات التفصيلية حول حياة أرسطو، باستثناء أن يكون قد عاش هذه السنوات فى الأراضى المقدونية إما ملازما للبلاط أو مشتغلاً ببعض دراساته وأبحاثه. وربما يكون قد حرر بعض المؤلفات البيولوچية فى هذه الأثناء (راجع عبارة سارتون قبل قليل). ابتداء من ٣٣٥ يكون أرسطو قد عاد إلى أثينا ليؤسس مدرسة اللوقيون (Lykeion أو Lycee). وعلينا أن نسجل ها هنا أن أثينا فى هذه الأثناء هى مدينة فاقدة لمجدها القديم، خاضعة رغما عنها، لسلطة الاحتلال المقدونى. وكان ذلك كافيا ليملأ الاثينيين بالحقد على المقدونيين وأشياعهم ومقربيهم. ولقد كان أرسطو واحدا منهم ولاشك «وها هو ذا بعد مضى اثنتى عشرة سنة يعود إلى أثينا فى ركاب الجيش المقدونى فلم يرحب به بداهة جمع الاثينيين وإنما رحب به زملاؤه»(٢٠).

لقد أصبح أرسطو غريبا أو دخيلا (ميتكوس) على الأقل فى منظور الحزب الوطنى الأثينى (الحزب الذى أسسه ديموستانس وقد ظل يتحالف مع الفرس لمقاومة المقدونيين). بل ربما نظر إلى أرسطو على أنه عميل الحزب المقدونى. غير أن هذا "الدخيل" نجح مع ذلك أن يؤسس مدرسة جديدة وأن يجتذب لها التلاميذ والأتباع، وإن تكن القوانين قد ألزمته تسجيل المدرسة باسم صديقه وتلميذه تيوفراسطوس. وسيعرف أرسطو وأتباعه بالمشائين (Peripatetiens) نسبة إلى الممشى الذى كان يعلم فيها ذهابا ومجيئا! وعلى أية حال فقد استمر أرسطو فى التدريس لمدة ١٣ سنة كاملة إلى غاية ٣٢٣ عندما مات الإسكندر أثناء بعض غزواته فى أقاصى آسيا. إذ ما لبثت أعمال التمرد والثورة على السلطة المقدونية ومشايعيها (الحزب المقدونى) أن انتعشت. فيتم إدراج إسم أرسطو على رأس "القائمة السوداء"، كما يقال فى أيامنا. ولن يبقى إلا أن يبحث له عن تهمة تحظى بالإجماع وتستحق أقصى العقوبات أى الموت. وفى هذه الحالة فإن تهمة الإلحاد هى الأفضل والأنجع لدى الاثينيين. ألم ينظم أرسطو قبل سنوات نشيدا دينيا يمجد فيه هرمياس ويصفه فيه بما لا يجوز أن توصف به إلا الآلهة؟! أليس فى هذه إجرام واعتداء على حرمات الآلهة، وتجديف وقح فى حق المعتقد؟! وإذن ألا يستحق أرسطو الموت؟! تحضر أثينا نفسها لإعدام الدخيل (٢١) وفى هذه الأثناء يولى أرسطو هاربا بينما يقول :«لن أعطى الفرصة ثانية لأهل أثينا ليجرموا كرة أخرى فى حق الفلسفة»، وقد أجرموا فى حقها أول مرة عندما أعدموا سقراط بذات التهمة! يلجأ أرسطو إلى خليقس بجزيرة أوبا مسقط رأس والدته وعاما بعد هذه الحادثة فى ٣٢٢ مات أرسطو وقد أدرك الثالثة والستين من عمره.

II/١-٢-٣ . المؤلفات :

تبعا لمؤرخ العلوم **ج.سارتون**(٢٢) فإن مؤلفات أرسطو تتوزع إلى ثلاث مجموعات: مجموعة أولى «وهى التى ألفها فى فترة عضويته بالأكاديمية» والثانية وهى «مصنفات علمية كتبها أيام اللوقيون على الأرجح» أما المجموعة الثالثة فهى «طائفة من البحوث أعدها فى السنوات التى اشتغل خلالها بالتعليم فى آسوس وبللا وأثينا». وأغلب ما حفظه لنا التاريخ فهو من القسم الثالث عدا مؤلفا واحدا من القسم الثانى

وهو الدستور الأثيني[1]. على أن مؤلفات المجموعة الأولى وإن تكن قد فقدت، إلا أن الكتاب اللاحقين قد حفظوا لنا منها شذرات وخلاصات تسمح بتكوين فكرة عن مضامينها. ويسجل **سارتون** بخصوصها أنها «مكتوبة فى شكل محاورات وهو الشكل الأثير لدى **أفلاطون** وتتمثل فيها بوجه عام تعاليم الأكاديمية تمثلا صادقا»(٢٣) فمن أشهر تلك المحاورات الأرسطية: **يوديموس** (Eudeme) وجريللوس (Gryllos) أو "فى الخطابة" و"فى العدالة" والبروبتكوس (Protreptique) و "المأدبة" (Banquet) و "عن الفلسفة. وقد جاءت أغلب هذه المحاورات على مثل المحاورات الأفلاطونية شكلا ومضمونا[2]. **ونستطيع من جهتنا القول أن أرسطو فى خلال هذه المرحلة من سيرته الفكرية يقدم لنا حالة ممتازة لما كنا اصطلحنا عليه بـ"ظاهرة الاستحواذ النمذجى" ضمن نظريتنا فى السلوك النمذجى** [راجعI / ٣-٣-١] **فى أعلى درجاتها أى: التشرب النمذجى. طالما أننا نجده متشبعا بالمشروع الفلسفى الأفلاطونى وبجملة كيفياته التصورية خصوصا فى الموضوع الذى يعنينا أى الواقع القولى. وهو فى ذاته الحقل المعرفى الذى استأثر بجانب وافر من انشغالات أفلاطون. وقد كان هذا الأخير بلور إلى حد ما، نوعا من التأسيس الجدلى للموضوع القولى. حيث كان الجدل بمثابة علم العلوم لدى أفلاطون**[3]. **ولقد تحركت التصورات الأرسطية الأولى للموضوع القولى داخل الأطر والقرارات المنهاجية للتأسيس الجدلى. ويسمح لنا هذا بترتيب نوع الاستحواذ النمذجى الأرسطى وفقا للنمط الثانى** [راجع الجدول رقم ١ فى I / ٣-٣-١ ظ١/ ١]:

ن ٢ = ث/م. (ف X ج ج) ث/م.

---

(١) LA constitution d'Athenes هو أحد من بين ١٥٨ دستور كان أرسطو قد جمعها ويعتبر من آخر ما تم العثور عليه من مؤلفات إذ يعود اكتشافه إلى تاريخ غير بعيد أى ١٨٩٠!.

(٢) فمحاورة يوديموس إستعادة لفيدون و"جريللوس" استعادة لـ "جورجياس" و "فى العدالة" مستقاة من "الجمهورية" و"البروبتكوس" من "يوتيديموس". (أنظر. سارتون نفسه، ص١٥٧).

(٣) لعل المقتبس الأفلاطونى التالى يعطينا فكرة عن مقام الجدل لديه «سقراط: هو ذا يافيدروس ما تجدنى أنا مغرما به بالتقسيمات والتأليفات. فأنا أرى فيها الوسيلة لنتعلم كيف نتكلم وكيف نفكر فلئن صادفت شخصا آخر قادراً على رؤية الأشياء فى وحدتها وفى تكثرها، فهذا هو الرجل الذى ألزم متابعته كما لو كنت أتبع إلهاً أما هؤلاء الذين لديهم مثل هذه القدرة فإنما أعدوهم بتسمية اللّه عليم بصوابها ولكنى على أى وحتى الآن أدعوهم الجدليين..».

Voir : Platon, Phedre 266 a 266d (trd E.Chambry, Flammarion - Frc - 1964

(بينما تخصصت محاورات بأكملها فى الموضوع القولى ولعل أهمها تكون محاورة قراطيلوس Cratyle)

ولكن أرسطو سرعان ما "رفس" الجلد مستعيضا عنه - ولأسباب سنعرفها - بـ"التحليل"، [أنظر فيما يلىII/ ٢-١] أى تماما بالتأسيس البرهانى للموضوع القولى. وها هنا يعطينا أرسطو حالة ممتازة لما اصطلحنا عليه بـ "ظاهرة الاقتصاد النمذجى" [راجع I/ ٣-٣-٣ خصوصا ظ٣/ ٢] وفى متيسرنا تسجيل أن مرور أرسطو عبر الحالتين قد تم بتوسط واقعة "خصومة عارفة" [راجع I/ ٣-٣-١-ظ١/ ٨] **ضد أفلاطون**. إذ تكاد الدراسات الأرسطية تجمع على أن بدايات الانقلاب الأرسطى على الأفلاطونية ظهرت عموما مع مؤلفه الأكثر شهرة أى : فى الفلسفة (Περτ φιλοσοφιας) وهو حوار يقع فى ثلاثة كتب يتخصص الكتاب الثانى منها (Περι ιδεων) فى نقد نظرية المثل الأفلاطونية[١] وحسب هاملن، فإن هذا النص يكون آخر تأليف أرسطى لفترة الشباب، وهو عرض نقدى لنظرية المثل ويؤخذ كمنعرج حاسم فى الأرسطية حيث ترتسم القطيعة مع النموذج الأفلاطونى(٢٤). أما تبعاً لـ ف. ييجر (W.Jaeger)، فإن الحوار المذكور يعد بمثابة "مؤلف برنامج" (UVRE PROGRAMME)، بمعنى ما يحضر لجملة عناصر وموضوعات المشروع الفلسفى الأرسطى المستقل (٢٥). وعلى أى فلا نعدم أن نجد مخالفات متنامية **لأفلاطون** كما هو مثال فى كتب A و M و N من مؤلفه ما بعد الطبيعة [أنظر قائمة المؤلفات بعد قليل]. علما أن **ييجر** يذهب إلى أن كتاب الـ A متزامن مع الـ (Philosophia) ويعود بهما معاً إلى فترة آسوس (٢٦). وقد كنا علمنا أن هذه الفترة تمتد بين ٣٤٧- ٣٤٣ (أى أن أرسطو شرع يأخذ استقلاله النمذجى مع تمام الأربعينات من عمره!). ومن المفيد أن نذكر أن **ييجر** اتخذ من تنامى هذه المخالفة فى سائر مؤلفات أرسطو، معيارا ذكيا لترتيبها زمنيا ومن ثمة لمتابعة التطور الفكرى لأرسطو. فكلما ضعُف حضور التصورات الأفلاطونية كلما أُعتبر المؤلف متأخرا فى فترة كتابته والعكس صحيح. **على أننا نستطيع من جهتنا وفى منظور نظريتنا المقترحة فى السلوك النمذجى وبتوسل تحليل التأسيسية الأرسطية لشتى موضوعاته الشاغلة أن نتحدث عن التطور الفكرى الأرسطى كونه مرورا من حالة استحواذ إلى**

---

(١) تمثل نظرية المثل الأفلاطونية أساسا عقديا وأنطولوجيا للتأسيس الجدلى للموضوع القولى لدى أفلاطون فالجدل هو المنهاجية التى بواسطتها نرتقى من الكثرة الحسية إلى الوحدة التصورية أو الفكرية أى إلى المثل أو الشىء الخالص وصولا إلى مثال الخير المطلق. وسترد عنها معطيات أخرى لاحقة فى هذه الدراسة.

حالة إتصاد نمذجى ممثلة خصوصا فى ظاهرة استثمار نمذجى [راجع I/٣-٣-٣-ظ٣/ ٤ّ] أما إذا رجعنا للترتيب المدرسى المألوف، والمتداول الآن للمؤلفات الأرسطية، ففيه كثير من الخلط والتقديم والتأخير، ويثير أكثر من قضية وصعوبة. فهو ترتيب لاشأن لأرسطو به إنما يعاد به إلى **أندرينيكوس الروديسى** (القرن الأول ق.م) الذى يأتى فى الترتيب الحادى عشر من تلامذة أرسطو (٢٧) فقد آلت إليه المدونة الأرسطية فاجتهد فى ترتيبها وإخراجها وعنه انتقلت عبر العصور. أما العدد العام لهذه المؤلفات، ما بقى منها وما فقد، فيبلغ به البعض إلى ١٠٠٠ مؤلف! وهو رقم ضخم ولا شك. ولعل أقدم قائمة للمدونة الأرسطية ما نجده لدى **ديوجين اللايرسى**. فهو يعرض علينا قائمة مطولة من العناوين (حوالى ١٤٦ عنوانا) ثم يكتب: « ها هنا تحديدا كل ما كتبه هذا الرجل. ويمكن لنا تقسيم هذا المجموع إلى جنسين فلسفيين: فلسفة عملية ثم فلسفة نظرية، فالفلسفة العملية تشمل الأخلاق والسياسة حيث يبحث ما يتعلق بالمدن والبيوت. أما الفلسفة النظرية فتشمل الطبيعة (الفيزيقا) والمنطق، علما أن هذا الأخير ليس فرعا مستقلا إنما وسيلة دقيقة لفهم سائر الفروع الباقية»(٢٨). ولقد كان من حظ الثقافة العالمية أن لا يضيع قسم كبير من المدونة الأرسطية فتناقلتها الأجيال كما كان **أندرينيكوس** قد نشرها أول مرة. وباعتماد تلك النشرة أخرج العلامة **أ.بيكر** (E.BEKKER) طبعة حديثة لهذه المؤلفات (برلين ١٨٣١). أما القائمة العامة لهذه المؤلفات فتضم : (ك=كتاب).

- المجموع المنطقى (الأورغانون) أى:

١ - المقولات.

٢ - العبارة.

٣ - التحليلات الأولى (٢ ك).

٤ - التحليلات الثانية (٢ك).

٥ - الطوبيقا أو الجدل (٨ك).

٦ - الدحوض السوفسطائية.

- الطبيعة (٨ ك).
- السماء (٤ ك).
- فى الكون والفساد (٢ ك).
- الآثار العلوية (٤ ك).
- فى النفس (٣ك).
- الطبيعيات الصغرى (الحس والمحسوس - الذاكرة والتذكر - النوم واليقظة - الأحلام - تعبير الرؤية - طول العمر وقصره - الشباب والشيخوخة - الحياة والموت- التنفس).
- تاريخ الحيوان (١٠ ك).
- أجزاء الحيوان.
- فى مشى الحيوان.
- فى تكون الحيوان (٥ ك).
- المسائل (٣٨ ك).
- **عن كسينوفان، ميليسوس، جورجياس.**
- ما بعد الطبيعة (١٤ ك) يشار إلى كل كتاب منه بحرف من حروف الأبجدية الإغريقية.
- الأخلاق إلى **نيقوماخوس (١٠ ك).**
- الأخلاق الكبرى (٢ ك).
- الأخلاق إلى أوديموس (٤ ك).
- السياسة (٨ ك).
- الاقتصاد (٢ ك).
- الخطابة (٣ ك).
- الخطاب إلى **الإسكندر**.
- الشعر.
- دستور الأثينيين.

obeikandl.com

II/١-٣.الأورغانون:

١١/١-٣-١ . الواقع القولى موضوعا نصيا :

يشتغل المجموع المنطقى الأرسطى على واقع محدد ومعلن عنه بوضوح، إنه الواقع القولى. فلقد جعل أرسطو من القول أن النطق أو اللغة الفصل المميز للنوع الإنسانى. فالإنسان هو الحيوان الناطق ζωον λογον εχον (حرفيا الحيوان الذى يملك النطق L'animal qui a la parole) وتلك عبارة راحت الترجمات تقابلها بـ"حيوان عاقل" أو "حيوان مفكر" بينما هى لا تعنى فى الأصل أكثر من أن الإنسان هو الحيوان الذى يوصف بالنطق أو الكلام(٢٩).

عندما نعود الآن إلى الأورغانون، ونلقى نظرة مسحية شاملة على سائر أجزائه، فسيظهر لنا أرسطو فى خلالها وهو مهتم ومهموم حتى، بهم اصطناع "الصورة البرهانية" لذلك الواقع القولى، أى بتأسيس القول البرهانى λογος αποδειξις (Discours apodectique). وعلى مدى تلك الأجزاء نرى أرسطو، كفاعل معرفى نموذجى، يرتب العناصر تقديما وتأخيرا، استبقاء واستبعاد، استحضارا وتغييبا... ويمارس شتى صنوف التلاعبات والتدبيرات وما إليها مما يتقوم به فعل الارتسام بأطواره المعلومة على نحو ما بسطناه فى استقصاءاتنا النظرية [يراجع خصوصا I / ٢-٢-٤]. وإذا كان أرسطو نفسه، يقول وعن حق، أن «كل ما يُنَال بأفاعيل كثيرة هو أشد وأعسر (أرسطو - السماء ص: ٢٧٣) فلا ريب أن يصح هذا، أكثر ما يصح، على "إبداع" تلك الصور البرهانية وما تقتضيه إذن من أفاعيل كثيرة على أن تخدم استراتيچية تأسيسية واحدة وذكية.

إنها إذا الصورة التى يعلن عنها نص الأورغانون، مهما كانت بعض أجزائه تعلن عنها بذاتها، بينما توفر لنا أجزاء السيرة البحثية التى تدرج عبرها ابتناء تلك الصورة ومهما يكن فالأرغانون سيؤخذ لدينا بما يمثل مستوى الموضوع النصى الذى يتأدى إليه الموضوع المترسم أى تماماً النظرية المنطقية الأرسطية فى أساسياتها بما هى نظرية تشتغل على الواقع القولى كونه الموضوع الشيئى للانتقال به إلى الصورة المقصودة وصولا إلى تكريسها فى نص معرفى (=الأورغانون) بما يشغّله من أساليب وحيل وتقنيات تهدف إلى ترويجها لدى المستقبلين المعرفيين والثقافيين عموما، ومنه إلى مواجهة صور مضادة

أو مخاصمة فعلية أو متوقعة لنفس الواقع القولى. على أن ما يعنينا فى منظور السيميائية المعرفية، هو أن نرجع البصر فى تمفصلات هذا النص كى نقف على "علامات" فى ثناياها نفرزها جانبا، ثم نعود للفحص عن دلالاتها بما هى دلالات تؤلف بين المعرفى والثقافى.

١١/١-٢-٣ . الأورغانون : البنية والعلامات :

لنلاحظ ابتداء أن ثمة ترتيبان للأرغانون أحدهما مدرسى متداول وهو الموجود بين أيدينا اليوم، وترتيب أو ترتيبات تاريخية فعلية تنبنى على افتراض أو آخر للتطور العام للفكر الأرسطى بما فيه نظريته المنطقية. وفى حين سنقف لاحقا على مسألة الترتيب التاريخى وما يثيره من قضايا، فإننا حالا نعرض للمضمون النظرى العام لمنطق أرسطو من وجهة نظر الترتيب المدرسى أى.

١ - نص المقولات (=CTG)[1].

٢ - نص العبارة (= INT).

٣ - نص التحليلات الأولى (= P.AN).

٤ - نص التحليلات الثانية (= S.AN).

٥ - نص المواضع (= TOP).

٦ - الدحوض السوفسطائية (= REF. SOPH).

---

(١) الأحرف المختصرة بين قوسين هي التى نستعملها فى إحالاتنا على الأورغانون معتمدين على ترقيم نشرة بيكر (مثلا P.AN.II, 4,108,4,35 حيث يتعلق الأمر بالتحليلات الأولى فيشير الرقم الأول إلى الكتاب والثانى إلى الفصل والثالث إلى الصفحة والرابع إلى السطر) وهو ترقيم معمول به غالباً فى سائر طبعات المدونة الأرسطية بما فى ذلك طبعات الأورغانون وترجماته ومن ثمة الترجمة الفرنسية لـ ج. تريكو (J.Tricot) التى كانت عمدتنا. فى حين ارتأيت من المناسب إدراج الإحالات فى متن الدراسة بحكم أنها هى بذاتها المصدر المقصود بالتحليل. كما اعتمدت ترقيم بيكر بخصوص المصادر رقم : 14, 13, 12,11 (تراجع قائمة المصادر).

II/١-٣-٢-١ . نص المقولات :

هو المبحث الأول من الأورغانون على هيئة كتاب واحد يتوزع على ١٥ فصل، مع تضعيف لصحة نسبة الفصول الخمسة الأخيرة لأرسطو (٣٠). يتخصص الكتاب فى فحص الحد ὅρος (Terme) والحد هو "العنصر" الأخير الذى ينحل إليه القول. إنه اللفظ البسيط الدال الذى يشار به إلى الشيء بما هو اسمه أو وصفه. فيؤول البحث إلى فحص مختلف الأوصاف التى بها يوصف الشيء أو الكائن أو الموجود (L'être) فهذه الأوصاف فى عامتها هى ما يعنيه أرسطو بلفظ κατηγορται كاتيغورای Catégolries من الفعل κατηγορετν اتهم (=accuer)(٣١) إنها إذن المقولات أو أجناس الوجود (Les genres de l'etre)(٣٢) و كما يقول عنها ج.شوفالييه (J.CHEVALIER): «إنها التحديدات الفعلية للوجود فى طابعها الأكثر صورية»(٣٣). وعلى نحو عام فهى كل الطرق الممكنة التى تبعاً لها يمكن لشيء أن يقال عن شيء. أو كل المحمولات[١] التى يتصور إسنادها إلى موضوع. على أن المحمول هو الشيء الذى يقال أما الشيء الذى عنه يقال فهو الموضوع. فذلك إذن هو المحتوى العام لنص المقولات، أو على ما يقول شارح عربى قديم «أما غرض أرسطوطاليس فى هذا الكتاب فهو الكلام فى الألفاظ البسيطة التى فى الوضع الأول الدالة على أجناس الأمور العالية»(٣٤). أما أرسطو نفسه فهو فى كتابه هذا ينبهنا إلى أن «العبارات يقال بعضها وفقاً لتأليف بينها وبعضها الآخر دون تأليف. فما يقال بتأليف مثل الإنسان يجرى، الإنسان يكون غالباً. أما من غير تأليف مثل إنسان - عجل - يكون غالبا CTG2, la, 16» والقول المنطقى من النوع الأول أو ما يقال بتأليف. ونحن إنما نؤلف بين موضوع ومحمول قاصدين تصور حقيقة الموضوع أى العلم اليقينى (=الصادق، الضرورى، القطعى) به. على أن المحمولات منها ما هو أول، ذاتى لازم فى مدلوله لماهية (Essence) الموضوع (٣٥) ومنها ما هو ثانوى، عرضى ليس يلزم من انتفائه انتفاء تصور الموضوع. فلن يحصل العلم الحق بالموضوع إلا بأن يكون علما بماهيته وليس يحصل العلم بالماهية إلا

---

(١) استعمل أرسطو اللفظ الإغريقى المقابل لمقول مرادفا لمعنى محمول - attrribut - فى P.AN, I, 27, 43. a29. قارن أ. هاملن المرجع المذكور الهامش ١ الصفحة ٩٨.

بالتمييز بين الذاتى والعرضى. فهذا التمييز يحقق بامتياز مطلوب العلم أى تماماً التعريف. ذلك أن «التعريف هو إمساكنا - بالإدراك العقلى - لذلك الذى يحدد (أو يعين حدود) الجوهر كما هو كائن فى الوجود القائم، إذ هو يفصله عن كل ما عاداه ويمسك بطابعه الأزلى الذى يحتفظ بذاتيته أبداً»(٣٦) فمن هنا يأتى جانب المفاضلة والأولوية فى المقولات (CTG entier) التى يريد لها أرسطو أن تكون بعدد العشرة: «العبارات التى دون تأليف تدل على الجوهر، الكم، الكيف، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الملك، الفعل، الانفعال CTG 4,Ib,25»[1] . ثم يقرر أرسطو أن أى واحد من هذه الحدود لا يثبت ولا ينفى أى شىء. فإثبات شىء لشىء أو نفيه عنه إنما يحصل فقط بائتلاف حد مع حد والقول المؤلف بعدها هو وحده ما يقبل حكما بصدق أو كذب (CTG, 5....) وكما نقرأ ذلك لدى ابن رشد فى هذا الموضع من تلخيصه لكتاب المقولات «. . . كل واحدة من هذه العشر إذا أخذت مفردة لم يدل عليها بإيجاب ولا سلب فإذا ركبت بعضها إلى بعض حينئذ تحدث الموجبة والسالبة (. . .) وإذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب (. . .) فعند التركيب يحدث الأمران جميعاً أعنى الإيجاب والسلب والصدق والكذب»(٣٧).

ولنا من جهتنا أن نسجل أن المقولات العشر تظهر لنا من وجهة نظرية السلوك النمذجى [I/ ٣/ ٣] كمكون بنائى قاعدى فى مجمل النظرية المنطقية الأرسطية. إنها بالأحرى واحدة من القرارات المنهاجية التى استعملها أرسطو فى تأسيسه للصورة البرهانية للموضوع القولى. أما من جهة أن تكون المقولات علامة فباعتبارات متعددة أهمها من حيث:

اعتبار أول : إنها تحيل ومن خلال مضامينها النوعية وعددها على عمق لغوى نوعى يحيل بدوره على عمق ثقافى نوعى يحيل بدوره على عمق قيمى نوعى. وتكلف هذه الإحالات الباحث المهتم بمهمة سير دلالاتها.

---

(١) «فالجوهر على طريق المثال كقولك إنسان، فرس والكم كقولك ذو ذراعين ذو ثلاثة أذرع والكيف كقولك أبيض، كاتب والإضافة ضعف، نصف وأين [=المكان] كقولك فى لوقين، فى سوق ومتى [=الزمان] كقولك أمس، عاما أول وموضوع [=الوضع] كقولك متكئ، جالسا وأن يكون له [=الملك] كقولك منتعل متسلح، يفعل كقولك يقطع، يحرق، وينفعل كقولك ينقطع يحترق» منطق أرسطو الجزء الأول، ص: ٣٥، ٣٦.

اعتبار ثان : بروزها وإلحاحيتها ويظهر ذلك خصوصا من خلال الأهمية الاستثنائية والملفتة لمقولة الجوهر ουσια بأضيق وأوسع المدلولات.

فلنا هنا أن نقف عند بعض مظاهر هذا البروز لمقولة الجوهر. ونحن نعنى بالبروز نوعا من "التردد النصى العالى" (Hyper frequence textuelle) فما هذا الجوهر؟ «الجوهر بمعناه الأدق والأول والأساسى هو ما ليس مقولا على شىء ولا هو فى شىء، مثلا الإنسان المفرد أو الحصان المفرد CTG, 5. 5a. 11» وهى قد تكون جواهر ثانية أى «الأنواع التى تندرج فيها الجواهر بالمدلول الأول وللأنواع تضاف الأجناس [التى تندرج فيها الأنواع] فمثلا الشخص المفرد يدخل فى النوع الذى هو الإنسان أما جنس هذا النوع فهو الحيوان وحينئذ فـ"إنسان" و "حيوان" هو ما نشير إليه بجواهر ثانية CTG, 5. 2a. 14». والحاصل أن الجوهر هو دائما فى مرتبة الموضوع بمعنى ما يكون هذا موجودا ثابتا دائماً أبديا يستحيل تصور انتفائه أو عدمه على أى نحو كان أو درجة افترضت. ذلك أن الموضوع هو فى حكم الضرورى بنفس المعنى الذى يقال به أن الوجود ضرورى (L'Etre est) ولئن كان مدلول الوجود يشمل فى عمومه الموضوعات والمحمولات فإنها على تفاوت أو تدرج أو تراتبية (Hierarechie) فى نصيبها منه (٣٩). وهى تراتبية تبدأ من الأدنى وصولا إلى تطابق فعلى بين الجوهر والوجود. أما من منظور تأليف القول فإنه «يجوز لصفة الموجود أن تنطبق على الموضوع مثلما أن الموجود يمكن له دائماً أن يكون موضوعا على أن ذلك ليس يكون أبدا للمحمول»(٤٠). فالمحمول هو فى حكم العَرَضِ، فهو أقل وجودية من أن يكون موضوعا وبتعبير آخر فالموضوع إن هو إلا المادة أو الهيولى (٤١) التى من شأنها أن تكون شرطا ابتدائيا لكل قول فليس يحمل محمول محمولا آخر 38(MET, T, 1007b,). فالمحمولات بما هى أضداد معرضة للفناء أو الفساد فهى على ذلك تتغاير وتتخالف على المادة «إن علينا أن نعتبر كمعتمد وكمبدأ أول المادة التى وإن لم تتمايز فهى موضوع الأضداد إذ ليس لا الحار مادة البارد ولا البارد مادة الحار وإنما هى المادة التى تكون موضوعا لهذا وذاك من الأضداد DENetCOR, II, 139a,30-». ومهما يكن فإن وظيفة المحمول لدى الموضوع هو أن ينقله من هيئة الموجود المادى اللامتعين إلى هيئة متعلقة معلومة فيعطيه صورته. وفى ذلك يقول أرسطو «إن أحد الموجودات ما نسميه الجوهر ولكن الجوهر أول ما يقال عليه هو الهيولى، نعنى ما ليس بذاته شيئاً معنيا يشار إليه ويقال ثانيا على الهيئة والصورة ولكن الهيولى قوة والصورة كمال أول (أرسطو - كتاب النفس - ص٤١)» ولعل ما يلفت

النظر لدى أرسطو هو تجاور الوجودى (الأنطولوجى) والمعرفى أو المنطقى فى مقاله الفلسفى العام (٤٢). والحال أننا لسنا أمام مجرد تجاور جانبى أو اعتسافى بل نحن أمام ممارسة نمذجية تؤسس نفسها ابتداء من قرار منهاجى عريض ندعوه تصور الكينونة يمتلك صاحبه وعيا صريحا به «فى الحقيقة فإن الموضوع الأبدى لكل الأبحاث الراهنة والماضية والمشكل الذى لم يزل معلقا أى ما هى الكينونة؟ سيؤول إلى سؤال ما هو الجوهر؟ (Met, Z, 1,1028, 35, 1..5)[1](٤٣). فالباحث يعتقد أن **مفهوم الكينونة يشتغل فى الفلسفة الأرسطية عامة ونظريته المنطقية خاصة بمثابة مقولة افتتاحية تماما بالمعانى التى حددناها فى القسم الأول من هذه الدراسة [I/ ٣-٤]** نستطيع القول مع لاشلييه إذن أن «منطق أرسطو هو على الأخص منطق الكينونة (=الوجود) La logique d'Aristote est exclusivement cell de l'etre (٤٤). ولا تأتى مقولة الجوهر على رأس المقولات العشر اللهم إلا كتفعيل منطقى افتتاحى أو محل لمقولة الكينونة. وفى حين سنعود لاحقا إلى بعض من أبعاد هذه المقولة الافتتاحية فإن علينا الآن توكيد أنها تدمج داخلها وفى الآن ذاته تصورات من قبيل الصدق، الكذب، الإثبات، السلب (أنظر مثلا أرسطو كتاب الدال ٧، ١٠١٧ أ، ٣١). على أن أهم تصور تستدعيه الكينونة إنما هو تصور الضرورة (Necessite) «إذ أن ما هو ضرورى فهو أيضاً وفى الوقت ذاته ما هو كائن دائما لأن ما هو ضرورى لا يمكن له ألا يكون، فيحصل من ذلك أن شيئاً إذا كان يوجد على نحو ضرورى فهو أبدى وإذا كان أبديا فهو يوجد على نحو ضرورى GEN te COR, II, 337b, 35»: والحاصل من ذلك أن النظرية المنطقية الأرسطية ستكون تفعيلا مدروسا ومطردا لمقولة الكينونة، بقدر ما أن هذا التفعيل هو فى ذاته وفى الآن نفسه إعادة إنتاج لمفهوم الضرورة. وإذا كان لى أن أسابق نفسى فسأقول إن **منطق أرسطو يشتغل فى مستوى التعقل وفقا لمبدأ الكينونة وفى مستوى الاعتقاد وفقا لمبدأ الضرورة.**

II/١-٣-٢-٢ . نص العبارة :

وهو كتاب واحد موزع على ١٤ فصلاً. ويأخذ عنوانه من اللفظة الإغريقية Ερμηνεια هرمنيا (Hermeneia) التى تفيد التأويل على نحو ما يقال عبارة أو

---

(١) . وكتاب (Z) من الميتافيزيقا يكاد يتخصص كله فى مسألة الجوهر هذه.

تأويلها. والتأويل هو المقابل الأنسب لمقصود أرسطو إذ يعنى ترجمة ما يجرى فى الفكر διανοια بواسطة الألفاظ. كما نقرأه حرفيا بنصه الإغريقى فى كتاب الشعر.

λεξιν ειναι την δια της ονομασς ερμηνειαν

La locution et la traduction de la pen see par les mots

«العبارة هى ترجمة ما فى الفكر بواسطة الألفاظ» (٤٥) وعلى أى فهذا المعنى هو ما نجده مبسوطا فى مستهل نص العبارة ذاتها «ما يصدر عن الحنجرة من أصوات هى رموز عن الحالات النفسية أما الألفاظ المكتوبة فهى بدورها رموز عن تلك الأصوات . . . INT1, 16a, 1» (٤٦). أما عن المحتوى النظرى للكتاب فهو يعرض ما يمكن اعتباره النظرية الأرسطية فى القضية. وما يدعوه أرسطو **قضية** هو القول الذى يستأهل أن يكون قولا منطقيا. وعليه، الأساس فى لغة العلم إن لم يكن هو العلم نفسه! ولكن قبل أن نصل إلى ذلك يلزم تحليل القول بما هو شىء عام . فحينئذ «ينبغى ابتداء تحديد طبيعة الأسم والفعل، ثم طبيعة السلب والإيجاب، فالقضية والقول..INT, 16a,1» ثم يقدم أرسطو على التوالى تحديدات لهذه "العناصر": فالاسم «صوت يجوز دلالة اصطلاحية ولا يرتبط بزمان wi,2,16a,20» فالدلالة ليست إذن طبيعية بل تكون بالاصطلاح والمواضعة. وكما سيقول ابن سينا لاحقا« إذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا، لأن معنى قولنا لفظ دال هو أنه يراد به دلالة لا أن له فى نفسه حقا من الدلالة»(٤٧). على أن الاصطلاح قد يكون عاميا كما قد يكون علميا ولهذا وذاك خصائص تميزه. أما الفعل (Verbe) «فهو ما يضيف إلى دلالته الخاصة الدلالة الزمنية (. . .) إنه يشير دائماً إلى إثبات شىء لشىء ..INT3, 16b,6». وعليه فالفعل فى جملة مركبة من اسم وفعل يرادف معنى الصفة المقولة أو المحمولة على الاسم. يسجل ج.تريكو هنا ملاحظة مهمة «إن لفظة ρημα (Verbe) تعبر عن عملية توصيف لموضوع ما، أو عن الوصف الذى ننسبه له وعموما عن كل ما نقوله عن موضوع ما. وإذن فإن الفعل ρημα هو ذاته بمثابة المحمول»(٤٨). فالتأليف بين الاسم (=الموضوع) والفعل (=المحمول) وحصول هذا التأليف بواسطة فعل الوجود Ειναι الذى يعطى الربط بين الطرفين لأن «يوجد أو لا يوجد لا يعنى بذاته معنى يخص الشىء. . . ولكنه إنما يؤدى تأليفا ليس يحصل دون الأشياء المؤلفة INT3, 16b,22». وهكذا فالتأليف بين الموضوع والمحمول بما يعنيه من إثبات ونفى، هو ما يدعوه أرسطو قولا قضويا أو حمليا

أو اختباريا λογος αποφαντικος (Discours attributif) أى القضية الحملية[1]، بما هى المكون المرجعى فى القول المنطقى الذى يتقوم بعمل الاستدلال بما هو انتقال من قضية إلى قضية (٤٩). وما من ريب أن استدعاء فعل الوجود لا يقف عند حدود ترتيب منطقى ولكنه يحيل فى الواقع على دلالات أنطولوجية أعمق (٥٠). تؤول بنا فى نهاية المطاف إلى مبدأ الكينونة من حيث هو مقولة افتتاحية كما سبق بيانه.

هنا أيضاً وبخصوص بنية القضية ما يستحق منا أن نقف عنده: فأرسطو يواجهنا بعملية استبقاء واستبعاد وهو بصدد التحضير لاصطناع الصورة البرهانية للواقع القولى. إنه "يقرر" شيئاً مُهما: فليس كل قول مؤلف يكون لمجرد تأليفه قولا منطقياً أى قضية «ليس يكون كل قول قضية ولكن فقط القول الذى يحكم فيه بصدق أو كذب الأمر الذى لا يكون دائماً. فالدعاء قول على أنه ليس لا صادقا ولا كاذبا. فلنترك جانبا أجناس القول الأخرى ففحصها إنما هو موضوع الخطابة أو الشعر (INT, 4, 17a, 4) (٥١)، وفحوى هذا القرار أن **القول الخبرى** هو وحده ما يلائم الفحص المنطقى، أما القول الإنشائى فيمتنع بطبيعته عن فحص كهذا. وربما أمكننا تبصر بواعث وخلفيات هذا القرار بما هو علامة نفرزها ونحاول سبر دلالتها.

ومن ناحية أخرى يريد أرسطو أن ينظر للقضية باعتبارين: الكيف والكم. فمن جهة الكيف يجوز فيها حكمان (INT6, 17a, 25) الإيجاب والسلب، فالإيجاب إثبات شىء لشىء والسلب نفيه عنه ومن جهة الكم يجوز فيها حكمان (INT7, 17a, 38) فالكلى ما كان المحمول فيه شاملا أفراد الموضوع والجزئى ما اقتصر على بعضها فيحصل لنا من اجتماع الاعتبارين أربعة أنواع من القضايا:

كلية موجبة (ورمزها A)، كلية سالبة (ورمزها E)، جزئية موجبة (ورمزها I)، وجزئية سالبة (ورمزها O).

---

(١) على قول ابن سينا :« القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى أحدها معنى الشىء الذى هو الموضوع والآخر معنى الشىء الذى هو المحمول والثالث معنى النسبة والعلاقة التى إنما تؤلف منها قضية. فإنه ليس كون الإنسان إنسانا هو كونه موضوعا ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا بل ذلك لعلاقة بينهما وربما دل عليها لفظ ثالث فقيل الإنسان هو حيوان أو يكون حيوانا ويسمى رابطة» ابن سينا مرجع مذكور – ص: ١٥٥.

وهكذا فترتيب القضايا على هذا النحو يسمح لعدد من العمليات أن تتم (٥٢) بمناسبة أن نفحص عن قيمة الأقوال من جهة صدقها أو كذبها. أما هذه العمليات:

١ - التقابل (INT, 7, ent وأيضاً P.AN, II, 15, 63b, 28) فالقضيتان المتقابلتان تشتركان فى الموضوع والمحمول وقد تختلفان من جهة الكيف وحده فيكون التقابل تضادا فى الكليتين (A-E) ودخولا تحت التضاد فى الجزئيتين (O-I) وقد تختلفان كما وكيفا فيكون ذلك هو التناقض (A-O/E-O) أو من جهة الكم وحده فيكون تداخلا(A-I/E-O) وتترتب أحكام الصدق والكذب لدى مقابلة قضية بأخرى تبعا لكل حالة (٥٣).

٢ - العكس[١] حيث نبادل بين موضعى الموضوع والمحمول فى ذات القضية مع بقاء الكيف والصدق فمثلا: "لا ا هو ب" تعكس إلى "لا ب هو ا" وتعكس القضايا الأربع المذكورة كما يلى:

I ← A　　I ← I

E ← E　　O ← لا عكس لها.

سنسجل أننا هنا أمام تدبير نمذجى أساسى وحاسم يقوم به أرسطو فى تمييزه بين معنيين للتقابل : التضاد (Contrariete) والتناقض (Contradiction) (٥٤) فالتضاد علاقة تقابلية بين قولين من نحو :

كل إنسان أبيض (A) لا إنسان أبيض (E)

فهما لا تصدقان معا (A ص ← E كـ أو E ص ← A كـ) ولكن مع فرض كذب A فإن E مجهولة الحكم. فمعنى أنه بين كذب A و E يجوز صدق I أو صدق O فإذا كانت كل من "كل إنسان أبيض" و "لا إنسان أبيض" فيجوز أو يظن أن "ليس بعض الإنسان أبيض "أو أن" بعض الإنسان أبيض" إما صادقة أو مجهولة

---

(١) لنلاحظ أن أرسطو لم يعرض للعكس فى العبارة وإنما فى التحليلات الأولى P.AN.I,2,25a .
وتضاف إلى هاتين العمليتين عملية النقض ولكن أرسطو لا يعتمدها فيما يبدو فى تحقيق الاستدلالات. Cf J. Tricot P.7 (P.AN.note 4)

الحكم. فالحاصل أن علاقة التضاد تترك بين الصدق الكلى والكذب جواز احتمالات وسيطة . فالشيء الواحد ليس إما أن يكون أبيض ضرورة أو اسود ضرورة بل يجوز أن يكون رماديا (CTG, 10, 12a, 10..25) فها هنا موضع للاحتمال والتردد، أى اللايقين أو بالمصطلح الأكثر دلالة: الظن. وهو ما لا يحصل مع علاقة التناقض. حيث إذا Aص ←O كـ و إذا E ص ← I كـ وإذا I ص ← E كـ وإذا O ص ← A كـ(CTG, 10, 13b, 33 et INT, 7, 17b, 6)، وهكذا نكون أمام صنفين من الأقوال: الجائزة أو المظنونة (Probable) والضرورية (Necessaire). وأرسطو يريد للأولى أن تكون أقوالا جدلية وللثانية أقوالا برهانية أو علمية.

II/١-٣-٢-٣ . نص التحليلات :

التحليلات (Analytiques) عنوان مشترك[١] للجزئين ٣ و ٤ من الأورغانون: التحليلات الأولى فى كتابين (أو مقالين) ومجموع ٧٣ فصلاً والتحليلات الثانية فى كتابين ومجموع ٥٣ فصلاً. أما عن مدلول لفظة "تحليل" ذاتها (أناليتيكا αναλυτικα) فهى تعنى طريقة بحثية تقوم على تفكيك الشيء بفرز مكوناته (وعلى الأصح ما يفترض أنها مكوناته) والرجوع به إلى وحداته البسيطة الأولى. أى تماما ما يدعوه أرسطو "العناصر" στοιχειον (Element) أو الأسطقس بتعبير قدماء الفلاسفة العرب [عن العنصر أنظر بعد قليل II/ ٢-١] . يظهر إذن أن ما يشتغل عليه أرسطو فى نص التحليلات، إنما هو تفكيك القول المنطقى وفحص وحداته وما يحصل بينها من علاقات (٥٥). أو ما يريد له أرسطو أن يكون وحدات وأن يكون علاقات. فإذا كان مضى أن "الموضوع" و"المحمول" هى العناصر التى بائتلافها تحصل القضية، فلنا أن ننجز تأليفا آخر بين القضايا كى يحصل لنا ما يدعوه أرسطو "القياس συλλογισμος - سولوجيسموس (حرفيا = القول المؤلف وعموما الاستدلال). فالقياس يظهر كهذا على أنه «نسبة نسب Un rapport de rapports»(٥٦). فذلك ما يستخلصه نص التحليلات بجزئيه فى فحصه: «لنا ابتداء أن نكشف عن موضوع فحصنا ولأى علم يتبع : أما

---

(١) ومما ذكره الفارابى (المرجع المذكور ص: ١٠٦) أن «أرسطاطاليس كثيرا ما يعد كتاب القياس وكتاب البرهان كتاباً واحداً».

موضوعه فهو البرهان، ومرجعه إلى العلم البرهانى . .P.AN, I, 1,25b, 28» على أن ما تنبغى معرفته قبل البرهان هو القياس لعمومية هذا الأخير. فالبرهان نوع من القياس ولكن ليس كل قياس برهانا (ibid, 4, 25b, 28). تعرض التحليلات الأولى هكذا للقياس على عمومه بينما تعرض التحليلات الثانية للقياس البرهانى(٥٧).

لنسجل أن القياس البرهانى يعلن عن نفسه كمقصد نهائى للنظرية المنطقية الأرسطية إذا أخذنا فى الحسبان أن أرسطو يريد أن يصل إلى نوع من القول يحيل بعضه على بعض إحالة ذاتية (Discours auto - référentiel) أو داخلية دون حاجة لأى خارج منه. مهما كان هذا "الخارج" الواقع الذى يجرى عنه الكلام، أو كان الفاعلين المتعينين للكلام أى المتكلمين أو المتحاورين[١]. وبالنسبة لمنظورنا السيميائى فمثل هذا الاستبعاد المزدوج يمثل "علامة" دالة سنحرص أو نجتهد على الأقل فى استطلاع مدلولاتها فى حينه. أما الآن فنضيف أنه إذا كان كل كلام هو شكل ومضمون أو صورة ومادة أو مفهوم وشىء، فإن القياس، والقياس البرهانى خاصة، هو القول الذى يقصر نفسه على الشكل دون المضمون أو الصورة دون المادة أو المفهوم دون الشىء. ولعل التحديدات التى يعطيها أرسطو تفصح عن ذلك «القياس قول إذا اثبتنا فيه أشياء فإن شيئا آخر غيرها ينتج عنها ضرورة بمقتضى الأشياء[٢] المثبتة وحدها، و"بمقتضى الأشياء المثبتة وحدها" أعنى بواسطتها تحصل النتيجة، وبدورها فإن عبارة "بواسطتها تحصل النتيجة" تعنى أنه ليس لأى حد خارجى أن يتدخل لإنتاج النتيجة الضرورية P.AN,I,1,24b. 18 » فالحاصل أن القياس قول مؤلف من أقوال أى قضايا، ستدعى "مقدمات". وفحوى المقدمة أنها إثبات أو نفى شىء عن شىء (ibid, 24a, 17) ثم

---

(١) هناك جانب آخر لما قد يعنيه أرسطو بمفهوم القول (LOGOS) فهل يحيل هذا المفهوم على اللغة أم على الفكر؟ هل المقصود القول الخارجى كتجميع للكلمات أم القول الداخلى الذى تخاطب به النفس ذاتها؟ كلا الإحتمالين وارد لديه: المدلول الخارجى INT, 4,DEBUT - المدلول الداخلى S.AN,I,10,76b,24. يقارن هنا: Blanche (R) Histoire op.cit, P.37, 38.

(٢) يستدرك ى. لوكاشيفيتش عن لفظة أشياء (Choses) هذه التى كثيرا ما ترد فى المفردات المنطقية الأرسطية «فليس من الصواب أن يقال أن شيئاً يمكن أن يحمل على شىء آخر، فالأشياء لا يمكن أن تحمل، لأن المحمول جزء من قضية والقضية سلسلة من كلمات ملفوظة أو مكتوبة لها معنى معين. . .» أنظر كتابه: نظرية القياس الأرسطية. . .م.م ص:١٨.

هى تأتلف من حدود و«الحد ما تنحل إليه المقدمة أى المحمول والموضوع الذى يحمل عليه بإثبات الوجود له أو نفيه عنه (ibid, 24b,17)(٥٨). ويريد أرسطو للقياس أن يأتلف من ٣ قضايا مقدمتان ونتيجة لازمة عنهما، على أن يقتصر فى الحدود على ثلاثة: أكبر وأوسط وأصغر (ibid, 4, 25b, 35)، فها هنا إذن رسم **لعلاقة اندراج نازلة فالحد الأكبر يحتوى فى مدلوله الأوسط وهذا يحتوى الأصغر فيلزم من ذلك أن يكون الأصغر مندرجا فى الأكبر** (٥٩) أى بحسب المثال الذى يعطيه أرسطو (ibid):

« إذا كان أ محمولا على كل ب

وكان ب محمولا على كل ج

فإن أ محمول على كل ج

أما فى التحليلات الثانية فيعطى أرسطو المثال التالى: (S.AN,II,16, 98b,5...10) فليكن أن سقوط الأوراق يكون مشارا إليه بـ: أ وأن حيازة أوراق عريضة مشارا إليه بـ: ب وكرمة بـ : ج فإذا كان أ تنتمى إلى كل ب (إذا أن كل نبات بأوراق عريضة تسقط أوراقه) وإذا كانت ب تنتمى إلى كل ج (إذ أن كل كرمة هى نبات ذى أوراق عريضة) إذن أ تنتمى إلى كل ج بتعبير آخر: كل كرمة تسقط أوراقها، فالأوسط ب هو علة النتيجة. إن هذا الاندراج أو الاحتواء أو الانتماء أو υπαρχει هو ما سيعرف بمصطلح **الاستغراق**. فإذا كان الأصغر مستغرقا فى الأوسط وكان الأوسط مستغرقا - أو غير مستغرق-فى الأكبر يكون لدينا بالضرورة قياس كامل يربط الأطراف P.AN,I,4) (25b,32, . فمن هذه الناحية يلاحظ أن النظرية المنطقية الأرسطية«تقوم بأكملها على اعتبار احتواء الفئات وإذن على تأويل ما صدقى للقضايا التى تؤلف القياس»(٦٠). يظهر هذا كله أولوية الحد الأوسط فى كل قياس إلى درجة أن الموضع الذى يأخذه هذا الحد يترتب عنه نوع الشكل الذى يأخذه القياس (مثلا فى P.AN,I,32,46b,40) ذلك أن القياس ينقسم إلى 4 أشكال بحسب موضع الحد الأوسط فى المقدمتين كما يلى:

- الشكل الأول : الأوسط موضوع فى الكبرى (=المقدمة التى يوجد بها الحد الأكبر) ومحمول فى الصغر (=المقدمة التى يوجد بها الحد الأصغر).

- الشكل الثانى : الأوسط محمول فيهما معا.

- الشكل الثالث : الأوسط موضوع فيهما معاً.

- الشكل الرابع : محمول فى الكبرى وموضع فى الصغرى[١].

وإذا كنا علمنا أن القضايا أنواع أربعة: O.I.E.A فإن أى واحدة من قضايا القياس (المقدمتان والنتيجة) تحتمل أن تكون واحدة من القضايا الأربع المذكورة، فيكون لنا أن نستحصل من كل شكل ٦٤ (٤ × ٤ × ٤) وجها محتملا ويصطلح على كل وجه بـ"الضرب" ويحصل من ضروب الأشكال الأربعة مجتمعة ٢٥٦ ضرب (=٦٤ × ٤). على أن هذه الضروب ليست كلها منتجة إذا نحن أخضعناها لشروط معلومة هى شروط الإنتاج أى الحصول على نتيجة صادقة سواء كانت شروطا عامة أو تخص كل شكل منفرداً (٦١). فالذى سيبقى معنا هو عدد محدود من الضروب المنتجة بالنسبة لكل شكل على النحو التالى[٢].

جدول رقم (٣)

الشكل الأول	الشكل الثانى	الشكل الثالث	الشكل الرابع
٤ ضروب BARBARA CELARENT DARII FERIO	٤ ضروب BAROCO CAMESTERS CESARE FESTINO	٦ ضروب DARAPTI DATISI DISAMIS FELAPTON BOCARDO FERISON	٥ ضروب BAMALIP CELANTES DIBATIS FESAPO FRESISON

(١) ننصرف عن النقاش الذى يثار بخصوص الشكل الرابع وصحة نسبته الأرسطية ما دام أن هذا الشكل يترتب عن نظرية القياس الأرسطية ونحيل هنا خصوصا إلى : لوكاشيفتش م.م ، ص ص:٣٩، ٤٣. وأيضاً تريكوم.م، ص:٢٧٨ وما يليها ومعها أيضاً: - A. Lalande (opcit) Supplément sur figure p.1250.

(٢) أعتمدت هذه الاختصارات كما هو معلوم فى العصور اللاتينية اللاحقة.

على أن أرسطو يميز بين قياسين : كامل وناقص ويعتبر الشكل الأول وحده قياسا كاملا «لأن الضرورة المنطقية للنتيجة فيه واضحة بذاتها، فهذا الشكل يتأسس على البديهة التى تعبر عن علاقة الجنس بأنواعه وبالأفراد الذين يدخلون فى هذا الجنس، وبمقتضى هذه البديهة فكل ما يصدق على الجنس يصدق بدرجة متساوية على كل أنواعه وعلى كل الأفراد الداخلين فيه»(٦٢). وإلى هذا يضاف أن الشكل الأول يعطى فى نتيجته الأنواع الأربعة للقضية الحملية.

ماذا الآن عن القياس البرهانى؟

إنه المبحث الذى تهتم له التحليلات الثانية بعد ما كانت الأولى قصرت فحصها على الشروط العامة أو الصورية لكل قياس. يستفيض إذن أرسطو فى مبحث البرهنة (Démonstration).

ذلك أنها هى الطابع الأول والأخير الذى يجعل من أى علم يكون برهانيا. فأرسطو - كما كتب هاملن - «يتصور أن موضوع العلم إنما هو "الضرورى" وأن المنطق هو ما يعرفنا بالعمليات الضرورية التى يتقوم بها التفكير فى "الضرورى" فلن يبقى إلا معرفة فى ماذا تتمثل هذه العمليات الضرورية التى إنما يشتغل المنطق على دراستها نظريا أو تعليم التمرس بها عمليا»(٦٣).

ويريد أرسطو للقول البرهانى أن يتقوم بما يدعوه **القياس البرهانى** (S.AN,I,2,7ib,ent) ثم يشاء لمثل هذا القياس أن يتميز بنوع مقدماته، لأن لها وحدها أن تكون **مقدمات برهانية**. يقول«العلم البرهانى هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه: فالبرهان هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية (S.AN,I,4,73a, 24) والترجمة عن: منطق أرسطو، ص: ٣٤١» فلأجل أن يكون ثمة علم لا بد للمعرفة أن «تبدأ من مقدمات تكون صادقة، أولى، مباشرة، معروفة أكثر من النتيجة متقدمة عليها، وأن تكون لها بمثابة العلل S.AN,I,2,7ib,20».

والحال أننا هنا وبخصوص هذه "المقدمات البرهانية" بإزاء واحدة من القرارات المنهاجية الأرسطية الحاسمة فى اصطناع البرهانية للموضوع القولى. الأمر الذى يستدعى بعض التدقيقات عن نوع مقدمات القياس البرهانى:

• لن يكفى أن تكون هذه المقدمات صادقة بل لابد أن يكون صدقها أوليا ومباشرا أى أن لا تكون هى فى ذاتها محتاجة إلى أن تبرهن. هذا الاقتضاء لا يتعلق بالمقدمات

الأولى، تلك التى تتأدى منها سلسلة البرهنات. إذ أن النتائج التى نستحصلها منها والتى هى حينئذ حقائق ثانية وغير مباشرة، يمكن لها بدورها أن تستخدم كمقدمات لقياسات برهانية جديدة وهكذا. على أن مثل هذه المقدمات المتتالية لا تستمد صدقها وضرورتها إلا من المقدمات الأولى بعد أن تستحصل منها بالقياس. فهذه المقدمات الأولى، البديهة والضرورية هى تماماً ما يدعوه أرسطو الأصول أو المبادئ αρχαι (Principes) من تلك المبادئ.

«كل شيء لابد له إما أن يثبت أو ينفى ومن المستحيل أن الشيء ذاته يكون ولا يكون فى آن واحد MET, B,2,996B, 27-31» وأيضاً «من المستحيل أن نفس المحمول **يقال ولا يقال** فى آن واحد على ذات الموضوع وبالارتباط ذاته MET,T,3,1005B,17-19 » وما هو من نحولها أو فى معناها من مبادئ تكون ثاوية فى كل استدلال برهانى، وعلى رأسها مبدأ الهوية وعدم التناقض (S.AN,I,11, 77a,5..21) على أن هذه المبادئ ذاتها غير قابلة للبرهنة لأنه «من المستحيل البرهنة على كل شيء . . MET, B,2,967a,1». ما الذى يجعلنا والحال هذه نسكن إلى أصولية الأصول ونتقبل مبدئية المبادئ فنجعلها أساس العلم؟ بالنسبة لأرسطو أنه: الحدس λειπεται (Intuition) وها هو يختم التحليلات الثانية بهذه العبارات:

« . . . الحدس مبدأ العلم، والحدس إنما هو مبدأ المبدأ ذاته فموقع العلم بأكمله من الأشياء [أى بما هو مبدؤها] هو كموقع الحدس من المبدأ [أى العلم] S.AN, II,19,100b,15) (٦٤).

ينبغى لهذه المقدمات الأولى أن تكون عللا للنتيجة. لأن العلم - كما يردد ذلك أرسطو باستمرار - هو المعرفة بواسطة العلل. «أن نعرف عن شيء ما هو يرجع إلى أن نعرف لماذا هو S.AN,II,2,90a, 33) فدور الحد الأوسط كما تبين هو تدقيقا أن يوفر لنا العلة، أى علة اقتران الأصغر والأكبر فى النتيجة (مثلا S.AN,II,3,90a, 35). والحال أننا بخصوص مفهوم العلة αιτια (Cause). والنظرية الأرسطية الشهيرة عن العلل الأربعة = المادية والصورية والفاعلة والغائية(MET, I,3,983a,)(٦٥)، نجد أنفسنا أمام واحدة من الأدوات المنهاجية الأساسية التى تأخذ طابع المقولات المشتقة فتعطى لكلية النسق الفلسفى الأرسطى تجانسه بما فى ذلك تجانس النظرية المنطقية داخل هذا النسق. والحق - كما لاحظته - فإن الممارسة القولية كانت مجالا ممتازا لتفعيل نظرية العلل هذه. ومن ثمة أجدنى لا أتفق فى شيء مع هاملن الذى كتب أن «نظرية العلل الأربعة

والتمييز بين ما هو بالقوة وما هو بالفعل، إنما هى عموميات يستطرد فيها أرسطو حيث تدعوه الحاجة فى خلال مباحثه الطبيعية، فهى من قلة الشأن لديه إلى حد أنه لا يحيل عليها فى منطقه حتى»(٦٦). وحسبنا فى الرد على كلام كهذا أن نتصور خلو النسق الأرسطى من فلسفته العلية حتى يصبح هذا النسق مستحيلا. أما عن النظرية المنطقية ذاتها فحسبنا أن أرسطو يقرر أن ما يميز القول البرهانى عن سواه إنما هو بالتحديد معرفة العلة وأن العلم يدور مع العلة حضورا وغيابا (أنظر مثلا S.AN,1,2,7Ib,10).

• ينبغى للمقدمات الأولى أن تكون أكثر علماً من النتائج وسابقة عليها. هنا يحذرنا أرسطو من خلط ممكن، لأنه «أن يكون أكثر تقدما وأعرف هو على ضربين : أنه ليس أن يكون الشىء متقدما عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدما هو معنى واحد بعينه، ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحد بعينه، وأعنى بالتالى هى أقدم وأعرف عندنا تلك التى تكون أقرب إلى الحس، وأما التى هى أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هى الأشياء التى هى أكثر بعدا منه والأشياء التى هى أبعد ما تكون منه هى الأمور الجزئية والوحيدة، فهذان قد يقابل بعضهما بعضا . . . S.AN,I,2,71b,32 والترجمة لمنطق أرسطو، ج٢، ص: ٣٣٤».

وإذ أن المقدمات هى بالطبيعة أسبق من النتيجة فإنها ستكون أكثر علما، أى معلومة بأكبر درجة من درجات العلم فذلك ما تستمد منه النتيجة يقينها. فالنتيجة تستحصل تبعاً لـ:

- الضرورة المطلقة للمقدمات الأولى.
- الضرورة المنطقية التى تفرض لزوم النتيجة عن المقدمات.
- النزول من الكلى إلى الجزئى. وها هنا مبدأ يسير عليه أرسطو «. . فمن اليسير علينا بهذا أن ندرك الأنواع الجزئية متى كانت بين أيدينا نظرية فيما هو كلى، GEN et COR, II, 9,335a,27».

لنسجل مرة أخرى أننا هنا أيضاً، وبخصوص التمييز بين ما هو أعرف عندنا وما هو أعرف عند الطبيعة[1] أمام واحد من التدبيرات المنهاجية الأرسطية الحاسمة والمتكررة

---

(١) يتعلق الأمر فيما يظهر بتلك المقابلة الفلسفية العريقة التى غدت تقليدية بين الظاهر والباطن أو الشىء فى ذاته (La chose en soi) والشى لذاته (La chose pour soi) يراجع مثلا A.Lalande (op.cit) P.284. et. 799

على مدى مواضع كثيرة من مؤلفاته(٦٧). ولن ندرك القيمة التأسيسية لهذا التمييز وبعده الإستراتيجى إلا عندما نتذكر أن أرسطو آخذ فى التأسيس للصورة البرهانية للموضوع القولى فى مضادة تأسيسات أخرى مخالفة لفاعلين معرفيين (وثقافيين كما سنراه) مناوئين. والأهم فى هذا التمييز أن يحيلنا على فصل منها جى حاسم وافتتاحى فى قلب النظرية المنطقية الأرسطية، ما إن نأخذه فى الحسبان حتى تنجلى أمامنا العبقرية التأسيسية الأرسطية، وهى تمضى واثقة فى ترتيب عناصر تلك الصورة البرهانية. ونعنى بهذا الفصل التمييز بين الظن δοξα (Opinion) والعلم επιστεμαι (La science) حيث يقابل أرسطو بينهما جاعلا الضرورة (٦٨) كأداة أو معيار لهذا التمييز. يقول: « إن العلم وموضوعه يختلف عن الظن وموضوعه، من حيث أن العلم كلى ويتقوم بقضايا ضرورية، وأن الضرورى لن يكون بحال غير ما هو (. . .)، أما الظن فيرتبط بما إذا كان صادقا أو كاذبا فيمكن له أن يكون على خلاف ما هو، وبالفعل فإن الظن هو إدراك مقدمة مباشرة وغير ضرورية [=جدلية أو مشهورة]، وهذه الطريقة فى النظر هى على توافق مع ما تتم مشاهدته، إذ أن الظن إن كان أمراً غير مستقر فتلك نفسها طبيعة تخص موضوعه، فذلك [=الجائز أو المظنون L'opiniable] فيما نحسب هو الموضوع الخاص بالظن، بينما الضرورى هو موضوع العلم S.AN,I,33,88b,30». يمضى. إذن هذا التمييز ليجد له تفعيلا منظما له فى البناء المعرفى المنطقى. فإذا كنا سنفحص عن موضوع محدد - الإنسان مثلا - فسنحتاج إلى أن نحمل عليه محمولا، وليكن "حيوان" فى الحالة هذه، فإن «العلم يدرك أن المحمول لا بد أن يكون "حيوان" على النحو الذى لا يمكن له أن لا يكون "حيوان" أما لدى الظن فإن المحمول يحوز أن يكون على خلاف ما هو ibid, 89a,35».

تصبح الضرورة هكذا مبدأ عاليا ناظما للقول العلمى أو البرهانى من حيث هو تأليف حدود أى حصول صفة ضرورية لموضوع معلوم، صفة ذاتية تتقوم بها ماهيته، شاملاً لكل أفراد الموضوع وفى كل الأوقات لأن «ما نقول فيه أنه على الكل، فهو شىء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أولاً كان فى وقت ما موجودا وفى وقت آخر غير موجود (منطق أرسطو، ج٢، ص: ٣٤٢)». والذى يراد قوله من كل هذا أن ثمة نوعا قوليا قائما بذاته هو القول البرهانى القائم أساساً على مبدأ عدم التناقض، فأى نوع هى سائر الأقوال الأخرى؟

II/١-٣-٢-٤ . نص المواضع والدحوض السوفسطائية :

فى الأصل هما مؤلف واحد فى تسع مؤلفات (ومجموع ١١٧ فصلا). على أن التقليد درج على إفراد الفصل التاسع فى كتاب مستقل، والمعروف بالدحوض السوفسطائية (٦٩). والموضوع العام لهما هو القياس غير البرهانى. والقياس يكون غير برهانى إذا كانت مقدماته غير ضرورية أى يجوز فيها أن تكون على خلاف ما هى فمثلا وبخصوص السؤال: هل كل ما هو خير هو لذيذ؟ يمكن أن تكون ثمة عدة أقوال من نحو: كل خير لذة، أو بعض خير لذة، لا شيء مما هو خير هو لذيذ، أو إذا كان شيء ما لذيذ فهو خير... وهكذا (أنظر مثلا TOP, II,8,113b,23) فكل واحد من هذه الأقوال هو أطروحة، أو مقدمة يعتقد صاحبها بصدقها ويلزمه الدفاع عنها والمحاججة لصالحها. وعموما فالمقدمة غير الضرورية يتم فيها إسناد المحمول للموضوع على نحو عرضى أو احتمالى أو ظنى، وليس مطابق فى معناه لكلية معنى الموضوع ولكن ظن فيه المطابقة، أو أريد به التمويه وإيهام المطابقة أو عامى. وأية كيفية أخرى يكون الاستدلال قد بنى عليها. ويعتقد أرسطو أن مثل هذه الكيفيات- وبما هى أصول عامة للاستدلالات غير البرهانية - يمكن حصرها وتعدادها، وهو يدعوها المواضع τοπoι (lieux=Topoi). ومن هنا جاء عنوان مؤلفه (أنظر أيضاً RHET,II,26, (1403a,18 .

والحاصل أننا مع "المواضع" قد انتقلنا إلى الطرف الآخر من المزدوجة الأرسطية القاعدية : علم/ظن. أى مجال الظنى (L'opiniable) بما يستتبعه من نوع مقدمات وقياسات (REF.SOPH,2,ENT) (٧٠) أى تماماً ما سيدعوه أرسطو "القول الجدلى"، أو الجدل، اختصاراً، ولديه فإن «الجدل كالبرهان الضرورى يسمح بالقياس المنطقى ويحترم قواعده ولكنه يختلف عنه فى أن مقدماته ليست صادقة إلا على وجه الاحتمال»(٧١). والذى علينا أن نسجله أن القول الجدلى يحدث لدينا متى استبقينا فعل الكلام فى وسطه الطبيعى الأول والمباشر أى بما يكون الكلام أخذ وردا ومغالبة ومجادلة شفاهية تتواجه فيه الاسئلة والأجوبة والمناقضات بما فيه من تشيع و«انتصار لأطروحه ما ومهاجمة الأطروحات المخالفة، واستعمال الخدع، الممارة، التلاعبات والاستغفالات والغش، وسيؤدى هذا كله إلى ما يعرف بـ"المماحكة" (Eristique) وهى فن إحراج الخصم وإلى المماراة أو السفسطة (Sophistique) وهى فن التغليط بواسطة استدلالات مضللة»(٧٢). فلزم أن يحصل ثمة فن يستخدم كأداة لكشف أسباب الخطأ، ومصادر

الوهم والتضليل فيما يقال ويتداول من آراء ومذاهب ومعتقدات. ولم يكن هذا الفن إلا فن الجدل διαλεκτικη (L'art de la discussion) . وترتب نص المواضع والدحوض كتأسيس نظرى قاصد لمثل هذا الفن. الذى وإن يكن أرسطو مسبوقا إليه من أفلاطون وغيره (٧٣) إلا أن صاحبنا أعطاه صياغة منهاجية متميزة وفرت له لأول مرة وضع المعرفة المنظمة والمقعدة. ويعلن أرسطو عن ذلك منذ الأسطر الأولى لمؤلفه: «مقصد هذا المصنف أن نجد طريقة تسمح لنا بالمحاججة بخصوص أية مسألة قد تطرح ابتداء من مقدمات محتملة وأن نتجنب إذا التزمنا حجة ما. أن يصدر عنا ما يضادها TOP,I,1,100a,debut». فالجدل يكون بين عدد من الأطروحات تنتظم واحدتها فى قياس جدلى تكون الأطروحة ذاتها نتيجته وإذاك لابد من البحث لها عن مقدمة أو مقدمات يثبت من صدقها صدق النتيجة. وعلى العكس فدحض أطروحة يتم بأن نجعلها مستنبطة عن قضية تكون الأطروحة نتيجة لها فبنقضنا النتيجة تنتقض القضية أى ينتقض إسناد المحمول للموضوع فيها (...TOP,II,4,111b,18). على أن ذلك كله لايتأتى إلا بأن تكون مقدمات القياس الجدلى أقوالا محتملة أو مظنونة أو مشهورة (Probable)، فهى من قبيل الرأى الذى يراه إما كل الناس وإما أغلبهم وإما يراه الحكماء (=الفلاسفة) إما جميعهم أو الأفذاذ منهم، أو حتى الآراء التى قد تضاد، ما قد يكون مقبولا عامة (TOP,I,14,105a,35).

وإذا كانت بنية المقدمة تتقوم بإسناد محمول إلى موضوع فإن كيفيات الإسناد ذاتها هى مرجع الأخذ والرد ومن ثمة مصدر ما يقع من جدل ونقاش وخصومات. ويريد أرسطو - كما قلنا - أن يحصر كيفيات الإسناد فيما يدعوه المواضع وهى لديه: الجنس والتعريف والخاصة والعرض (مثلا TOP,I,4,101b,15)، فجميع الاستدلالات بخصوص أى موضوع (=نوع) تعود إلى مختلف الكيفيات التى تستخدم بها هذه المواضع وحسب ج.تريكو فإن مجموع المواضع المبحوث فى الطوبيقا هى بعدد ٣٣٧ منها ١٠٣ للعرض، ٨١ للجنس، ٦٩ للخاصة و ٨٤ للتعريف (٧٤). وهكذا ففى وسع الجدل «أن يمتحن صحة تعريف مقترح ببحثه مثلا فى ما إذا كان التعريف يوافق المعرف حصرا، وفى ما إذا لم تكن الخاصة قد دست تدليسا على الجنس القريب، والفصل الخاص، وفى ما إذا لم يكن المجاوب استخدم حدودا متجانسة أو مجازية على نحو ما يفعل أولئك الذين يلجؤون إلى التعريف التشبيهى»(٧٥).

أما فى مؤلف الدحوض السوفسطائية فيخلص أرسطو إلى ما يتوسل به المماحكون والموهون - من شاكلة الميغاريين والكلبيين والسوفسطائيين[1] - من مسالك فى التلاعب بالأقوال أى تلك التفنيدات الى ليس لها إلا ظاهرة المحاججة على أنها فى حقيقتها مغالطات (REF. SOPH, 1,164a,21)، «التى قصد مستعملوها أن يظن بها علما أو فلسفة من غير أن يكونوا كذلك، فإن سوفسطس معناه حكمة مموهة وعلم مموه أو مظنون بها أنها حكمة وليس كذلك»(٧٦).

فهذا النحو من المحاججات يبدو فيه أن يتأسس على مقدمات محتملة ظاهريا وليست كذلك (ibid,2,165b,8aussi 10,171a,1-5) والذين يلجأون إلى مثل هذه المغالطات والسفسطات إنما هم هواة الخصومات والمشاكسات اللفظية والغلبة وإفحام وتخجيل الخصم على أى نحو كان. ويحدد أرسطو أهداف المحاججة السفسطية فى خمسة مقاصد، التنفيذ (Refutation) التخطئة (L'erreur) المخالفة (Paradoxe) وتلاعب التراكيب (Solécisme) واللفظية (Verbiage)(٧٧). وسيشتغل نص الدحوض بفصوله ٣٤ على فحص مختلف هذه المقاصد والإبانة عن جوانب التغليط والتلاعب فيها.

على أن ما يلفت نظرنا فى هذا النص هو إعلان أرسطو (RED.SOPH,34, 183b, 35) أنه قد اكتشف فنا جديدا يخص الموضوع القولى، على الأصل والابتداء. «. . . فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجودا وبعضها غير موجود، وإنما أضيف إليها الآن، لكن لم يكن منها شىء موجودا البتة . (أنظر منطق أرسطو ج٣، ص١٠٤٧)» فحتى إذا كانت سلفت أعمال كثيرة معروفة فى فن الخطابة بما هى اشتغال نوعى على الأقوال. ففيما يخص فن الاستدلال فإن أرسطو ليس مسبوقاً بأحد. من وجهة نظر ما أصطلحنا عليه بنظرية السلوك النمذجى فنحن نجد أنفسنا أمام إعلان تأسيس يعلن عنه فاعل معرفى يرى أنه توصل إلى نموذج جديد مبتكر قد أعاد بواسطته ابتناء واقع - الواقع القولى - الذى كان إلى غايتئذ لا يعرف إلا تأسيسات خطابية أو شعرية أو جدلية فضفاضة. أما ما ابتدعه أرسطو فهو الخطاطة القياسية (Syllogistique Schème) أى القياس بما يشمله من عناصر وأنواع وأشكال. سنحاول

(١) سبقت الإشارة إلى المغاريين وسيأتى الكلام عن الكلبيين والسوفسطائيين.

فى الفصل التالى أن نستطلع جوانب من السلوك النمذجى الأرسطى ضمن استراتيچيته التأسيسية وهو يصطنع الصورة البرهانية للموضوع القولى. ولعلنا نستعيد فى آخر هذا الفصل أهم مكونات - علامات استوقفتنا فى جملة النص المنطقى الأرسطى:

المقولات . . . . . الجوهر

العبارة . . . . . استبعاد الإنشائية واستبقاء الخبرية.

التحليلات الأولى . . . . . القياس، الأشكال ⟵ النسق.

التحليلات الثانية . . . . . المقدمات، البرهان، الدائرية ⟵ الضرورة.

الجدل
الدحوض السوفوسطائية } . . . إبعاد المتكلم (استبقاء القول واستبعاد القائلين).

obeikandl.com

حواشى الفصل الأول

(1) Granger (G.G) La raison, P.U.F, 1974, P.41.

(2) Lalande (A), op.cit, P.572 et Passim.

(3) Kant (E). op. cit, P.68.

(٤) ابن سينا (أبو على) منطق المشرقيين، دار الطليعة (لبنان) ١٩٨٢، ص: ٣١.

(5) Gonzeth (F). Qu'est ce que la logique? extrait in: Philosophie des sciences, S.Daval - B.Guillmain, P.U.F, 1959. P.34.

(٦) لالند (أ) العقل والمعايير (م.م) ص: ١٠٩.

(٧) الفارابى (أبو النصر) كتاب الألفاظ المستعملة فى المنطق (تح: محسن مهدى)دار المشرق (لبنان) ب.ت ص: ١٠٠ وما يليها.

(٨)، (٩) بوبنر (ر) الفلسفة الأيمانية الحديثة (م.م) ص: ٢٣١.

(١٠) ديوى (ج) المنطق : نظرية البحث (م،م) ص.ص: ٥٤ - ٥٥.

(11) Regnier (A), Les infortunes de la raison, chp, 3Sur la logique, P.79.

(12) Laerce (D), Vie, doctrines et sentences des philosophes (Liv V Aristote et les Péripatetiens) FLAMMARION (Frc), 1965, P.229.

(١٣)، (١٤) سارتون تاريخ العلم ج٣ (ترجمة مجموعة من الأساتذة) دار المعارف (مصر)، ١٩٧٠، ص: ١٥٢.

(15) Laerce (D), op. cit, P.229.

(16) Hamelin (O) Le système d'Aristote. P.6, nt6.

(17) Laerce (D), op.cit, P.230.

(١٨) سارتون (ج) م.م، ص : ١٥٩، وحول هذه النقطة يراجع أيضاً:

Robin (L), La pensée grecque et les origines de l'esprit scientibique, A. MICHEL 1948, P.288.

(19) Laerce (D), op, cit, P230.

(٢٠) سارتون (ج) م.م، ص: ١٨٣ وانظر معه أيضاً : برهييه (إ) تاريخ الفلسفة (تر:ج.طرابيشى) ج:١ الفلسفة اليونانية، دار الطليعة (لبنان) ١٩٨٢، ص: ٢٢٢.

(21) Laerce (D), Ibid, P.231.

وحسب بعض الروايات فإن هذا الإعدام يكون قد نفذ فعلا!

(٢٢) سارتون (ج) م.م.ص : ١٥٧ أيضاً برهييه (إ) م.م.ص: ٢٢٤.

(٢٣) سارتون (ج) المعطيات نفسها.

(24) Hamelin (O) Ibid, PP.22-23.

وعن أبعاد النقلة الأرسطية فى علاقتها مع الأفلاطونية أنظر أيضاً:

Brunschvicg (L), Les ages de l'intelligence (op.cit), PP.57-68.

(25) , (26) D'après Tricot (J) dans son introduction à la Metaphysique (pXVIII) Lib. J. VRIN (Frc) 1991.

(27) Hamelin (O), Ibid, P.62.

(28) Laerce (D), Ibid, P.238.

وانظر معه أيضاً سارتون (ج) م.م، ص: ١٦٣.

(29) Aubenque (P), Aristote, in:Ency. Univ (op.cit), vol2, P.395.

وعن اختصاص الإنسان بالمنطق أنظر مثلا أرسطوطاليس، السياسة (تر: لطفى أحمد السيد) منشورات الفاخرية (السعودية) ب ت : ص: ١٠٢. كما راجعنا بخصوص لفظة (Logos):

Dictionnaire grec - francais - M.A. Bailly, HACHETTE (Frc), 1910, P.1198.

(30) Hamelin (O), ibid, P.27.

(31) Robin (L), La pensée grecque.. op.cit, P.298.

(32) Voir en particulier Hamelin (O), ibid, P99.

(33) Chevalier (J), Histoire de la pensèe,TI,La pensèe antique, FLAMMARION.

(Frc) 1955, P.282, Même propos chez Hamelin (O), ibid, P.100.

(٣٤) تعليقات الحسن بن سوار على ترجمة كتاب المقولات ضمن: منطق أرسطو (تح: ع بدوى) وكالة المطبوعات (الكويت) ١٩٨٠ج ١، ص٧٧.

(٣٥) أنظر مصطلحى "الذى بذاته" (ص: ٥٤) و "العرض" (ص٦٨) ضمن : كتاب الدال لأرسطو ترجمة ودراسة تحليلية ومعجمية عبدالكريم المراق وآخرون - المعهد القومى لعلوم التربية (تونس) ١٩٨٣ وحول القضايا التى يثيرها هذا التمييز أنظر خصوصا الدراسة الرفيعة والكلاسيكية لـ: بيار أوبنك:

Aubenque (P), Le Problème de l'etre chez Aristote, PUF 1966, P.140 et Passim.

(٣٦) ديوى (ج) م.م ص : ١٧٥ .

(٣٧) ابن رشد (أبو الوليد) تلخيص كتاب المقولات (تح : محمود قاسم) الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠ ، ص.ص: ٨٢، ٨٣.

(38) Chevalier (J), ibid, P282, aussi: Hamelin (O), ibid, P.98.

(39) Hamelin (O), ibid, P.P.76-77.

وانظر معه: ماكوفلسكى (أ) تاريخ علم المنطق (تر:ن. علاء الدين - أ. فتحى) دار الفارابى (لبنان) ١٩٨٧ ص: ١١٩ .

(40) in : Lalande (A), op.cit,P812.

(٤١) حول مفهوم المادة أو الهيولى (υλη) وجانب من الإلتباسات التى يثيرها أنظر مثلا:

Millet (L), Aristote, BORDAS (Frc) 1987, PP55-56.

(42) Voir en particulier : Aubenque (P), Le problème de l'etre.. op. cit, P.368.

(43) in : Lalande (A), op.cit,P.431.

(٤٤) أنظر ماكوفلسكى (أ) تاريخ علم المنطق، م.م ص: ١٢٣ .

(٤٥) فى ترجمة د. شكرى عياد الحديثة لكتاب الشعر وفى ذات المقطع نقرأ «أعنى بالعبارة (. . .) التعبير بواسطة الكلمات» ص: ٥٢ .

(46) Cf. Chevalier (J), op. cit, P292 et Hamelin (O) op. cit.P153 et Mauro (T.de) op.cit,P.

(٤٧) ابن سينا (أبو على) م.م ص: ٣٢ .

(48) Tricot (J), nt I, P81, in: Aristote, De I'interpretation, voir aussi Hamelin (O) op. cit. P.155.

(49) Blanche (R), La logique et son histoire depuis Aristote jusqu'a Russel, A.Collin (Fec), 1970, PP.39-40.

(50) voir en particulier : Taha (A), Langage et philosophie,(op. cit) PP 17-60.

(٥١) أنظر أيضاً : ماكوفلسكى (أ) م.م ص: ١١٠.

(52) Chevalier (J), ibid, PP295-296 et Hamelin (O) ibid PP.168-170.

(٥٣) يراجع مثلا: تريكو (ج) المنطق الصورى (تر: م . يعقوبى) ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) ب.ت ص: ١٩٩.

(٥٤) نفسه ص : ١٩٠.

(55) Robin (L) , ibid, P.297.

(٥٦) أنظر تريكو (ج) م.م ص: ٢٣٠ والعبارة المذكور هى لـ رونوفييه (Renouvier).

(٥٧) أنظر أيضاً: ماكوفلسكى (أ) م.م ص: ١٤٢.

(٥٨) أنظر: لوكاشيفتش (ى) نظرية القياس الأرسطية (تر: عبدالحميد صبرة) منشأة المعارف (مصر) ١٩٦١ ص: ١٦.

(٥٩) لتفصيلات مضافة يراجع ماكوفلسكى (أ) م.م.ص: ١٣٣.

(60) Blanche (R) ibid, P.37.

وحول التأويلين الماصدقى والمفهومى للقياس الأرسطى يراجع تريكو (ج) م.م.ص: ٩٨ وما يليها.

(٦١) أنظر : تريكو (ج) م.م ص : ٢٤٥ وما بعدها، أيضاً ماكوفلسكى (أ) م.م ص: ١٣٩.

(٦٢) ماكوفلسكى (أ) م. م ص: ١٤٠.

(63) Hamelin (O), ibid, P.92.

(64) Revoir en particulier: Aubenque (P), Le problème de l'etre... op. cit. P.56.

وعنه أخذنا اللفظة الإغريقية المقابلة لـ (Intuition).

obeikandl.com

(٦٥) أنظر مثلا برهييه (أ) م.م ص: ٢٦٢ وخصوصا Hamelin (O), ibid, P.260 Passim.

(66) Hamelin (O), ibid, P88.

أورد هاملن هذه العبارات فى معرض رده لى زيلر (Zeller) الذى اعتبر أن مسائل من نحو العلل الأربعة وما هو بالقوة وما هو بالفعل من مباحث ما بعد الطبيعة لدى أرسطو.

(67) Voir Aubenque (P), ibid, PP.45-55.

(٦٨) حول موضوع الضرورة من منطق أرسطو أنظر أيضاً لوكاشيفتش (ى) م.م ص: ٢٣. أما عن المزدوجة علم/ جدل فيراجع خصوصا هاملن (المرجع المذكور) ص٢٢٦.

(69) C.f. Hamelin (O), ibid, P.30, aussi Aubenque (P) Ency. Univ, op. cit.

(70) Voir Chevalier (J) ibid, PP.302, 303, aussi Blanche (R) ibid P.58.

(٧١) ماكوفلسكى (أ) م.م ص: ١٦١, وانظر معه على وجه الخصوص ج. ديوى (م.م) ص ص ١٧٢. ١٧٤.

(72) Blanche (R) Ibid, P.18.

أنظر أيضاً بريهييه (أ) م.م ص: ٢٢٧، وتريكو (ج) م،.م ص: ٣٦.

(٧٣) أنظر مثلا تريكو (ج) م.م ص ص ٢٨. ٣٧.

(74) In: Aristote, MET, T1, en marge de la Pg. 64.

(٧٥) بريهييه (أ) م.م ص ٢٣١. أما بخصوص النقاش الابستمولوجى الذى ثار دائماً حول مسألة التعريف لدى أرسطو فنحيل على:

R.Bolton, Division, defintion dans la science Aristoteicienne (PP.194-222) In Revue Philosophique (n °special Aristote) n°2 PUF 1993.

(٧٦) الفارابى (أبو النصر) م.م ص: ١٠٥.

(77) Voir en particulier : Hecquet - Devienne (M), La Pensee et le mot dans Ref. Soph (in revue) Philosophique, op.cit) PP.179.196.